مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد العاشر – أيلول – 2024 / September

"أهمية التفسير الدستوري في إرساء قواعد الحقوق والحريات" "دراسة تحليلية"

د. شلال عواد سليم[1]

[1] جامعة كركوك / "كلية التربية للعلوم الانسانية – العراق

Shallal.salim@uokirkuk.edu.iq

ملخص. يتناول هذا البحث أهمية "التفسير الدستوري" في تعزيز "الحقوق والحريات" الأساسية من خلال استعراض مناهج تفسير "النصوص الدستورية"، مثل منهج "التقييد بالنص" الذي يحد من المرونة، والمنهج التاريخي الاجتماعي الذي يسعى لفهم السياقات التاريخية، و"منهج التفسير المتطور" الذي يتيح تكييف الحقوق مع التحولات الاجتماعية. في المبحث الثاني، تم التركيز على الوسائل الفنية للتفسير، حيث تم تقسيمها إلى وسائل داخلية، تشمل الأعمال التحضيرية والمصادر التاريخية، ووسائل خارجية تتمثل في الإعلانات الدولية والمعايير الديمقراطية. يبرز البحث كيف يسهم كل من هذه المناهج والوسائل في تعزيز الفهم الشامل لحقوق الأفراد وضمان حمايتها في السياقات القانونية المعاصرة.

الكلمات الدلالية: "تفسير النصوص الدستورية، التفسير المتطور، الحقوق والحريات، التفسير الدستوري

Abstract. This research addresses the significance of constitutional interpretation in enhancing fundamental rights and freedoms by examining methodologies for interpreting constitutional texts, such as the restrictive method that limits flexibility, the historical-social approach that seeks to understand historical contexts, and the evolving interpretation method that allows for the adaptation of rights

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

to social transformations. In the second section, the focus is on the technical means of interpretation, divided into internal means, including preparatory works and historical sources, and external means represented by international declarations and democratic standards. The research highlights how each of these methodologies and means contributes to a comprehensive understanding of individual rights and ensures their protection within contemporary legal contexts.

Keywords: "constitutional interpretation, constitutional law, rights and freedoms, human rights

اهمية الدراسة:

يعد "التفسير الدستوري" ضروريًا لتعزيز وحماية الحقوق والحريات ، حيث يساهم في فهم النصوص القانونية بشكل دقيق ويعكس نية المشرع. من خلال اعتماد مناهج متنوعة، مثل المنهج التقييدي والتاريخي الاجتماعي والتفسير المتطور، يمكن تكييف النصوص مع التحولات الاجتماعية والسياسية، مما يعزز فعالية الحماية القانونية. كما أن استخدام الوسائل الفنية، سواء الداخلية أو الخارجية، يسهم في تعزيز الفهم الشامل لحقوق الأفراد وضمان تطبيقها في السياقات القانونية المعاصرة.

اشكالية البحث:

تتجلى إشكالية هذا البحث في الصعوبات المرتبطة بتفسير النصوص الدستورية وتأثيرها على حماية الحقوق والحريات. يواجه القضاة والمفسرون تحديات في اختيار المنهج التفسيري المناسب، حيث يمكن أن يؤدي منهج التقييد بالنص إلى تقليص نطاق الحماية، بينما قد يثير المنهج المتطور تساؤلات حول توازن السلطات وتحديد الحقوق. كما تطرح الوسائل الفنية للتفسير، سواء الداخلية أو الخارجية، مشكلات تتعلق بكيفية ضمان فهم دقيق للحقوق ضمن السياقات القانونية المتغيرة، مما يستدعي مزيدًا من البحث في هذه الديناميكيات.

فرضية الدراسة

تستند فرضية هذه الدراسة إلى أن تعزيز حماية الحقوق والحريات يتطلب مجموعة من الحلول المتكاملة. أولاً، ينبغي اعتماد منهج التفسير المتطور الذي يسمح بتكييف النصوص الدستورية مع التحولات الاجتماعية. ثانياً، يتطلب الأمر تفعيل الأعمال التحضيرية لتوفير فهم شامل لنوايا المشرع.

كما يجب الاستناد إلى المصادر التاريخية ودمج المعايير الدولية، و تطوير النظائم القضائي و المنظومة التشريعية .

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على "المنهج التحليلي الوصفي"، حيث تم تحليل النص الدستوري والممارسات القضائية المتعلقة بتفسير "الحقوق والحريات". تضمن البحث استعراضاً منهجياً لمناهج التفسير المختلفة والوسائل الفنية المستخدمة، مع التركيز على تحليل الحالات القانونية في سياقاتها الاجتماعية والتاريخية. كما تم دراسة تأثير هذه المناهج والوسائل على فعالية الحماية القانونية "للحقوق والحريات"، مما يوفر فهماً شاملاً لإشكاليات البحث.

خطة الدراسة:

كانت خطة الدراسة على وفق مبحثين رئيسيين. في المبحث الأول، نستعرض "مناهج تفسير النصوص"، مثل منهج التقييد بالنص، والمنهج التاريخي الاجتماعي، ومنهج "التفسير المتطور". بينما يركز المبحث الثاني على الوسائل الفنية للتفسير، بما في ذلك الوسائل الداخلية كالأعمال التحضيرية والمصادر التاريخية، والوسائل الخارجية كالإعلانات والمعايير الدولية، مما يعزز الفهم الشامل لحقوق الأفراد في السياقات القانونية المعاصرة.

مقدمة:

اتجه القضاء الدستوري المقارن نحو إرساء وتطوير مفهوم الحقوق والحرّيات، مستندًا إلى وسيلة بارزة هي "تفسير النصوص الدستورية. وقد نتج عن ذلك مدارس ومناهج لكل منها طريقتها ووسائلها في تفسير النص الدستوري. وأثر هذا التفسير – خصوصًا في المفاهيم المقدّمة للحقوق والحرّيات، مما ساعد في حمايتها وتوسيع معانيها وتطوير مفاهيمها".

إذًا، فإن الحماية الدستورية للحقوق والحرّيات وتحديد محتوى ومضمون النصوص الدستورية لم تعد تقتصر على النص عليها في الدستور، بل تتجاوز ذلك بضمان رقابة دستورية تضمن التزام السلطات العامة بتلك النصوص الدستورية وتكفل توضيح القواعد الدستورية وتجديدها وتطويرها.

وعليه، يجدر التنبيه إلى أن النصوص الدستورية توجد قبل التطبيق وقبل التفسير، وستبقى قائمة بعدها. ومع ذلك، يسعى القاضي الدستوري إلى تعزيز هذه النصوص وفقًا لتطور المجتمع ومسيرة التقدم. لذا، يبقى القاضي الدستوري هو العين اليقظة التي تراقب التغيرات التي تطرأ على هذه النصوص

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

نتيجة التطورات الاجتماعية. ومن المهم ألا يبتعد التفسير عن المنطق القانوني الذي وضعت النصوص لأجله.

يُعد "تفسير القواعد القانونية، بما في ذلك القواعد الدستورية، من أبرز المواضيع القانونية المهمة على المستويين العلمي والعملي. ففهم هذه القواعد بشكل دقيق هو الخطوة الأساسية لتطبيقها على الأحداث والظروف الجديدة."(شريف، 1979: 5) ، "يعتبر الدستور العنصر الرئيسي في النظام القانوني للدولة، وهو ما يضمن مكانة نصوصه العالية مقارنة بالقواعد القانونية الأخرى. هذه المكانة الكبيرة تبرز أهمية تفسيره، حيث يمتد تأثير تفسير الأحكام المنصوص عليها في الدستور ليشمل عددًا غير محدود من القوانين. على النقيض من ذلك، فإن القواعد القانونية التي تحتل مرتبة أدنى من دستور لا تتجاوز آثار تفسيرها نطاقها الخاص" (العبادي، 1997: 85).

تبرز أهمية القضاء الدستوري من خلال دوره في تفسير النصوص الدستورية. فالقاضي الدستوري يقوم بدور محوري في إنشاء وتفسير المبادئ الدستورية، مما يلزم المشرع العادي والسلطة التنفيذية والقضاء العادي على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، يفرض القضاء الدستوري تفسيره للنصوص الدستورية على جميع السلطات في الدولة، مما يجعل هذا التفسير ملزمًا للجميع (سلمان، 2015: 283).

كما أن "تفسير النصوص الدستورية يحمل أهمية كبيرة لأنه يعزز من تطور القضاء الدستوري، حيث يساهم في تحديد معاني ومضامين المبادئ والقواعد ذات القيمة الدستورية. وبالتالي، يمكن للنص الدستوري الذي قد يبدو بسيطًا أن يكسب عمقًا ومضمونًا من خلال تدخل القاضي الدستوري في تفسيره، مما يؤدي إلى إرساء قواعد ومبادئ واضحة" (فكري، 1998: 7) .

تفسير الدستور يعني تحديد مضمون ومعنى القاعدة الدستورية من خلال كشف المعنى الحقيقي لها. ويتمثل ذلك في عدم الاكتفاء بنص الدستور فقط، بل الوصول إلى هدف المشرع الدستوري وجوهر النص.

بينما ينطبق هذا "التعريف على تفسير "القواعد الدستورية" بشكل عام، فإن تفسير النصوص الخاصة بالحقوق والحريات يحمل دلالة أعمق. فإلى جانب المفهوم العام للتفسير، يتجاوز تفسير النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات إلى مفهوم متطور يهدف إلى التوسع في مضامينها". وهذا يمكن أن يؤدي إلى استخلاص حقوق وحريات جديدة من النص الدستوري رغم عدم النص عليها بشكل صريح، مما يكسب هذه الحقوق والحريات المستخلصة صفة دستورية ويحقق لها حماية مماثلة لتلك التي تتمتع بها الحقوق والحريات المقررة صراحة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يسهم هذا المفهوم المتقدم في "تفسير النصوص الدستورية" بالحقوق والحريات في تعزيز حيوية الدستور، مما يستوجب تجديده ليتماشى مع تطورات الحضارة الإنسانية. وهنا يظهر دور القضاء الدستوري كحارس أمين لهذا التطور في مفهوم الحقوق والحريات الأساسية (عيدان، 2016: 417).

إن أحكام القضاء الدستوري التفسيرية تقوم بخلق أو إنشاء مبادئ دستورية، حيث يتجاوز القضاء الدستوري في تفسيره النصوص الدستورية من مجرد تفسير حرفي إلى مرحلة الخلق والإبداع. (النهري، 2003).

لذا سنتناول دراستنا وفي مبحثين كتالي: المبحث الأول: مناهج تفسير النصوص الدستورية، المبحث الثاني: الوسائل الفنية للتفسير.

1 .المبحث الأول: مناهج تفسير النصوص الدستورية

وفي إطار اهتمامنا بتفسير النصوص الدستورية، سنتناول في هذا المبحث نقطتين رئيسيتين. أولاً، سنبحث في "التفسير الواسع للنصوص المتعلقة بالحقوق والحريات"، باعتبارها الموضوع المحوري لهذه الدراسة. وثانياً، سنستعرض بعض أحكام القضاء الدستوري في الأنظمة الدستورية المقارنة ذات الصلة، حيث سيتم استبعاد أنواع التفسيرات الأخرى مثل التفسير التشريعي أو التفسير الفقهي. بناءً على ذلك، سنعمل على مناقشة مناهج "تفسير النصوص الدستورية" في المطلب الأول، بالإضافة إلى استعراض الوسائل الفنية المتعلقة بتفسير النصوص الدستورية في المطلب الثاني.

تتنوع النظريات المتعلقة بتفسير القانون، وتعود هذه التنوعات إلى وجهات النظر حول أصل القانون ودور المشرع في صياغته. من بين ذلك، ظهرت ثلاث نظريات رئيسية. مع الهيمنة على الدستور المكتوب في القرن التاسع عشر، نشأ اتجاهان: الأول هو المنهج التقليدي الذي يعتبر أن النص المكتوب شامل لجميع العلاقات القانونية من خلال منطق واضح. الثاني هو المنهج التاريخي الذي حل محل المنطق، مستندًا إلى تطور المجتمع والعوامل العملية. يُعرف الاتجاه الأول بمدرسة التزام النص، بينما يُسمى الثاني بالمدرسة التاريخية أو الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، ظهر اتجاه ثالث يحترم الإرادة الحقيقية للمشرع، ويمنح القاضي في حال فقدها نفس الاعتبارات التي يخضع لها المشرع، حيث يعرف بمدرسة البحث العلمي الحر. إذ أن الدستور يمتاز بكونه نصًا قانونيًا، فإن هذه المدارس ستساعد بشكل كبير في تفسير النصوص الدستورية وكشف معانيها الحقيقية.

لذا، سيكون من المناسب تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع. سيتناول الأول منهج الالتزام بالنص في التفسير الدستوري، في حين سيركز الثاني على المنهج التاريخي أو الاجتماعي في تفسير النصوص الدستورية، بينما ستخصص الدراسة في الثالث لمنهج التفسير المتطور للنصوص الدستورية.

1.1. المطلب الأول: منهج التقيد بالنص في التفسير

برز هذا المنهج ضمن إطار مدرسة الشرح على المتون، حيث يتم التركيز على الالتزام بالنصوص القانونية كما هي، مع محاولة توضيحها وشرح معانيها حرفيًا (الصدة، 1990: 401–402) ،نشأت هذه المدرسة في فرنسا بعد صدور مجموعة قوانين نابليون عام 1804 (السناري، بلا ت.: 159) ، "تقوم هذه المدرسة على تقدير النصوص القانونية، حيث أصبحت إرادة المشرع العمود الفقري لفلسفتها. فهي ترى أن القانون بجميع قواعده يستمد تعريفه من التشريع، مما يعني أن النصوص التشريعية تتضمن كافة القواعد القانونية ولا تترك شيئًا خارجًا عنها. وبالتالي، تحتوي هذه النصوص على الحلول لكل مشكلة قد تظهر، ويتوجب على الفقيه أو القاضي أن يستعرض نصوص التشريع ويقوم بتفسيرها بحثًا عن النص الملائم للتطبيق. وإذا لم يتمكن من استخراج القاعدة المناسبة لحل القضية المطروحة، فإن اللوم لا يقع على عاتق المشرع، بل على الفقيه أو القاضي الذي أخفق في عملية التفسير." (الشرقاوي، 1972: 119).

لذلك، يعتقد مؤيدو هذا الاتجاه أن عملية التفسير يجب أن تهدف إلى كشف النية الحقيقية للمشرع عند صياغته للتشريع، سواء كان العضو مفردًا أو جماعة. "وفي حال عدم وجود نص يتعلق بحالة معينة، ينبغي البحث عن النية المتوقعة للمشرع بشأن هذه الحالة في الوقت الذي تم فيه وضع التشريع وليس عند تطبيقه (الشاعر، 1972: 311) . فإذا تغيرت ظروف المجتمع وتباينت عن تلك التي اعتمدها النص في وقته، فإن الأفضل هو تعديل التشريع بدلاً من أن يتولى المفسر دور المشرع" (صده، 1978: 297).

إذا كانت مدرسة الالتزام بالنص في تفسير التشريع، والتي تعتبر أقل درجة من الدستور، تتبع نفس النهج في تفسير النصوص الدستورية، "فإن هذا النهج يتسم بالمحافظة في توجهاته التفسيرية. يهدف هذا المنهج إلى الحفاظ على استقرار الدستور وثباته، وبالتالي يُطلق عليه أحيانًا اسم المنهج المحافظ أو التقليدي، حيث يُركز على ضمان استقرار مضمون النص مع اتخاذ الحذر الشديد عندما يتعلق الأمر بالبحث عن النية المفترضة للمشرع الدستوري" (درويش، 2004: 162). لذلك، "يجب على المفسر الالتزام بالنص الدستوري سواء من حيث ألفاظه ومعانيه أو بروحه. فإذا عجز المفسر عن إيجاد حل

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

للمشكلة التفسيرية، وبالتالي لم يتمكن من الوصول إلى الإرادة الصريحة أو الضمنية للمشرع الدستوري، فإن العيب في هذه الحالة لا يكمن في النص الدستوري نفسه، بل في الشخص الذي يقوم بعملية التفسير الدستوري، نتيجة لعدم قدرته على الوصول إلى إرادة المشرع" (عبد الحسبان، 2007: 95).

رغم أن هذا المنهج في التفسير يضمن استقرار معنى النص وثباته، إلا أنه تعرض لانتقادات عديدة. فقد أُخذ عليه نظرته الضيقة إلى القانون، مما أدى إلى تقيد عملية التفسير بنصوص التشريع بشكل مُبالغ فيه، والإفراط في استخدام أساليب التفسير اللفظي (كيرة، 1993: 408) .نتيجة لذلك، خرج القضاء في العديد من الحالات عن تفسيرات الفقهاء عند الفصل في القضايا، حيث يميل القاضي إلى تفسير القاعدة القانونية متأثراً بالظروف الحياتية المعاصرة بدلاً من التركيز على الجوانب اللغوية والمنطقية التي يعكسها الفقه وفقًا لهذا الاتجاه.

وعلاوة على ذلك، "هذه المدرسة توضح الفصل بين دور المشرع ودور المفسر؛ إذ يتعين على المفسر تطبيق القانون فقط بعد الوصول إلى الإرادة الحقيقية أو المفترضة للمشرع عند وضع النص. وفي حال حدوث تغييرات في الظروف، فإنه يتوجب على المشرع تعديل القانون ليتناسب مع الأوضاع الجديدة." (الشاعر، 1972: 301).

يمكن القول إنه بالإضافة إلى الانتقادات السابقة الموجهة لمنهج التقيد بالنص في تفسير النصوص الدستورية، فإن هذا المنهج الذي يلتزم بحرفية النص الدستوري لا يستطيع إحداث أي تقدم في مفهوم الحقوق والحريات الأساسية. فهذه الحقوق لا ينبغي أن تكون محصورة في المعاني الحرفية للنص الدستوري، وإلا سنجد أنفسنا قد ضيقنا نطاق الحقوق والحريات وجعلناها محصورة في التحديدات الدستورية المباشرة، مما يؤدي إلى إعاقة تطورها.

إن هذا التضييق يمكن أن يمنع الحقوق والحريات الأساسية من التكيف مع التطورات الإنسانية المستمرة التي تعيشها الحضارة. لذلك، لم يلق هذا المنهج المتحفظ في تفسير النصوص الخاصة بالحقوق والحريات قبولاً لدى القضاء الدستوري، الذي يميل إلى التأثر بالتيارات السياسية السائدة خلال فترة تفسيره للنصوص الدستورية. ولذا، يتبنى منهج التفسير المتطور الذي يسعى إلى تعزيز الضمانات المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية.

1.2. المطلب الثاني: المنهج التاريخي أو الاجتماعي

يُعتبر كل من الفقيهين سافيني وسالي من الأوائل في "اعتماد هذا الأسلوب في تفسير النصوص القانونية. ويعكس هذا الأسلوب النزعة الواقعية في مجال القانون، حيث يُنظر إلى القانون كظاهرة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اجتماعية أو حدث يعبر عن الواقع، بينما يُعتبر التشريع مجرد توثيق لهذا الواقع" (الشاعر، 1972: 312). الهيئة التشريعية تقوم بوضع الأنظمة واللوائح التي تتعامل مع قضايا أو حالات معينة تطرأ في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (السناري، بلا ت.: 172) من هذا المنطلق، يُعتبر القانون تجسيدًا لرغبات المشرع في فترة زمنية معينة ومكان محدد. وللتعمق في فهم نوايا المشرع، يقترح مؤيدو هذه النظرة اتباع طريقة تتضمن البحث في تاريخ النص القانوني والمراحل التشريعية التي مر بها. لذا، يقوم المفسر بالاطلاع على المذكرات التفسيرية ودراسة الظروف التاريخية المحيطة بصدور القانون لتحقيق هذا الفهم (شحادة، 1987: 96).

يعتقد مؤيدو هذه الطريقة أن تفسير القوانين ينبغي أن يتوافق مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة عند تحليل النصوص القانونية، ولا يُعتبر ذو قيمة الإرادة الحقيقية أو المفترضة للمشرع أثناء صياغة النص (الشاعر، 1972: 311)، كما يوضح علماء الفقه في هذه المدرسة، فإن النصوص القانونية قد تباعدت منذ إنشائها عن تلك الإرادة، وأصبحت لها طبيعة مستقلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات الاجتماعية المتطورة (شحادة، 1987: 96).

وبدلًا من ذلك، يتم التركيز على الإرادة المحتملة، والتي تمثل ما يمكن أن يسعى إليه المشرع لو كانت موجودة في الظروف الراهنة التي تحيط بالفقه أو القاضي أثناء تفسيرهما للقانون (الشاعر، 1972: 312)

على الرغم من أن المنهج التاريخي أو الاجتماعي قد أضفى مرونة على تفسير النصوص الدستورية لتتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، إلا أنه تعرض لانتقادات؛ إذ يُعتبر أنه يُضعف الثبات والاستقرار المطلوب في القانون. كما يُشير النقاد إلى أن هذا الأسلوب في التفسير قد يحيد عن وظيفته الأصلية المتمثلة في توضيح مضمون القاعدة القانونية، بل قد يؤدي إلى تعديل أو إلغاء النصوص الحالية وابتكار قواعد قانونية جديدة نتيجة لتأثر المفسر بالواقع الاجتماعي السائد، مما يوسع من سلطته بشكل قد يكون غير مأمون العواقب (سيد، 1990: 66) .إضافة إلى ذلك، يُنتقد هذا المنهج في التفسير لأنه يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، وهو من أبرز المبادئ الدستورية الحديثة. فقد يتمكن القاضي من ابتكار قاعدة قانونية جديدة أو تعديل قاعدة موجودة عند تفسيره للنصوص القانونية استنادًا إلى الإرادة المحتملة للمشرع التي يعتمدها هذا المنهج (شريف، 1979: 202–207).

ونرى أنه رغم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج في التفسير، إلا أنه يمثل خطوة متقدمة نحو تطوير تفسير النصوص الدستورية. فهذه الطريقة تأخذ في اعتبارها الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يحيط

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بالنص، مما يتطلبه طبيعة النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات. إذ إن هذا النهج يسمح بتوسيع مفهوم الحقوق والحريات من خلال استنباط حقوق إضافية تستند إلى نفس مضمون الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور.

تتجلى فلسفة هذا المنهج في اعتباره أن الحقوق ليست سكونية أو محصورة، بل هي متداخلة مع سياقات تاريخية واجتماعية في دائمة التغير. وهذا يعكس ديناميكية الدستور والقدرة على التكيف مع متطلبات المجتمع المتزايدة. يتيح هذا النهج تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الأفراد في ظل التحولات المستمرة، مما يسهم في تعزيز وتعميق مفهوم الحقوق والحريات داخل الإطار القانوني.

ومع ذلك، من الضروري أن نفهم أن عملية التوسع في تفسير النصوص الدستورية لا ينبغي أن تُطبق بشكل مطلق، بل يجب أن تقتصر على تلك النصوص التي تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية. إذ إن التفسير الموسع في بعض الحالات قد يصبح ضاراً خاصة عند تطبيقه على النصوص الدستورية المتعلقة بالسلطات العامة. في هذه الحالة، يستدعي الوضع الراهن العمل على تقليص نطاق تفسيرها بدلاً من توسيعه، خصوصاً لتلك النصوص التي تقيّد الحقوق والحريات الأساسية.

1.3. المطلب الثالث: منهج التفسير المتطور للنصوص الدستورية

يُعتبر "الفقيه الفرنسي جيني رائداً لهذه المدرسة في مجال تفسير النصوص القانونية" (عبد الحسبان، 2007: 105) ،"تقوم هذه النظرية على مبدأ التمييز بين النص الدستوري الذي يُراد تفسيره وبين نية المشرع الدستوري الذي صاغه" (الشاعر، 1972: 313). لا يُعتبر من الضروري أن يلتزم المفسر بإيجاد حل يستند إلى الإرادة المفترضة أو المحتملة للمشرع. "إذا كانت هناك غياب لإرادة فعلية من المشرع في القضية المعنية، فلا يوجد مبرر لخلق إرادة غير حقيقية، سواء كانت تتماشى مع النص كما يراها أنصار المدرسة التقليدية، أو كانت تُعتبر احتمالية وفقاً لتغير الظروف كما يدعي أنصار المدرسة التاريخية. في هذه الحالة، ينبغي الانطلاق إلى البحث العلمي المستقل، والذي يتطلب الاستناد إلى الأصول الفكرية والواقعية المنبثقة من جوهر القاعدة القانونية. وبمعنى آخر، ينبغي العودة إلى جوهر القانون ومعطياته المختلفة" (الليمون، 1999: 20) ."إن منح القاضي القدرة على استخدام هذا المنهج في التفسير أثار مخاوف لدى البعض من أن يؤدي الاعتراف له بهذه السلطة إلى انتشار الفوضى والاضطراب في إيجاد الاجراءات القانونية المستندة إلى النصوص" (صليبا، 2002: 266). ومع ذلك، أوضح جيني أن سلطة القاضي في هذا الشأن ليست بلا قيود، بل تتأطر بأصول فنية وعلمية. فالقاضي عند عودته إلى جوهر القانون إنما يسعى لإيجاد حل لنزاع محدد، وبالتالي فإنه لا يقوم بابتكار قواعد

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

قانونية جديدة. وفقاً لجيني، تتكون القاعدة القانونية من عنصرين رئيسيين: الأول هو المادة الأساسية التي تتشكل منها، والتي أطلق عليها "عنصر الحقائق"، "وتتضمن في رأيه أربعة أنواع من الحقائق: الحقائق الواقعية أو الطبيعية، الحقائق التاريخية، الحقائق العقلية، والحقائق المثالية. كما يرى جيني أن العلم قادر على كشف هذه الحقائق. أما العنصر الثاني فهو عنصر الشكل أو البناء، والذي يمثل المظهر أو الصورة التي تتخذها القاعدة القانونية لتكون قابلة للتطبيق، ويدخل هذا العنصر ضمن نطاق الفن والصياغة" (صليبا، 2002: 272).

عند إعادة النظر، يمكن أن نتساءل عما إذا كان المنهج المتطور في تفسير النص الدستوري هو الأكثر ملاءمة للتعامل مع تلك النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات، من حيث تطوير وتوسيع مفهومها.

لابد من التأكيد على أهمية التحديد الدستوري المباشر للحقوق، وأن النص الدستوري يمثل المرجعية الأساسية في تحديدها واستنباطها. كما يشير الفيلسوف هيغل، "فإن النص الدستوري الأصيل هو الذي تمكن من اكتشاف حقوق الإنسان وحرياته، رغم أن هذا الاكتشاف جاء بشكل تدريجي وعلى مراحل طويلة من التاريخ. وقد شكلت هذه الالتفاتة خطوة أولى نحو تحقيق العدالة عبر تجسيد هذه الحقوق والحريات في إطار قانوني" (صليبا، 2002: 266).

يعكس استعمال منهج متطور في تفسير النصوص الدستورية ضرورة ملحة لتكييف الحقوق والحريات الأساسية مع التحولات الاجتماعية والسياسية. فالتطوير والتوسيع لمفهوم هذه الحقوق يتطلب النظر في السياقات الزمانية والمكانية، مما ينمي فهم القيم الإنسانية ويعزز العدالة. في هذا الإطار، يساعد منهج التفسير الديناميكي على معالجة القضايا المعقدة التي قد لا تكون مغطاة بشكل واضح في النصوص الدستورية، مما يسهم في تعزيز حماية حقوق الأفراد والمجتمعات. إن هذا التحليل يعتبر خطوة نحو تعزيز المرونة في النظام القانوني وتحقيق العدالة الشاملة. انطلاقاً من فكر هيغل، تتفق المدرسة الفكرية المعنية على أن الحقوق الأساسية للإنسان تكتسب معناها الحقيقي من خلال تجسيدها في نظام قانوني ملموس. "فحتى لو كانت حقوق الإنسان مستمدة من مصادر متعددة، تظل النصوص الدستورية هي الكيان الذي يوثق ويؤكد هذه الحقوق. هذا يعكس دور الدستور كحامي للحقوق، حيث يضمن الحماية القانونية لها ويعمل على تعزيز وجودها الفعلي في الحياة اليومية. بالتالي، يُعتبر الدستور الأساس الذي تعتمد عليه المجتمعات في ترسيخ قيم العدالة والمساواة." (صليبا، 2002: 273).

تعكس هذه النظرة المتطرفة على وجوب تولد الحقوق من نص الدستور توافقاً مع التصور القانوني الألماني الذي يؤكد على أن الحقوق لا يمكن أن تُخلق خارج إطار الدستور من خلال اجتهاد القاضي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الدستوري. "يعني ذلك أن القاضي ملزم بالاكتشاف والتفسير الدقيق للحقوق من النص الدستور، مما يُبرز أهمية الدستور كمرجع أساسي. يشير هذا التحول إلى أنه قد ولى زمن الاعتقاد بأن الحقوق مقيدة في نظام مغلق، مما يجعل الدستور الأداة الرئيسية لتوسيع هذه الحقوق في وجه التحديات المتزايدة." (عبد الحسبان، 2007: 105).

تكمن الصعوبة الأساسية في عدم القدرة على إدراج الحقوق والحريات في وثيقة دستورية مفصلة، حيث يجب أن تعكس تلك الحقوق متطلبات الزمن والظروف الاجتماعية السائدة. وهذا يفرض على القاضي الدستوري ضرورة توسيع دائرة تفسير هذه الحقوق والحريات، بحيث يكون للتفسيرات القديمة دلالات تتناسب مع التطورات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة. لذا، فإن هذا التفسير الموسع لا يقتصر على كفاية القاضي في إدراك وجود الحقوق، "بل يتجاوز ذلك ليؤدي إلى ابتكار مفاهيم جديدة تعزز المضمون الحقوقي لهذه الحريات. وبالتالي، يصبح دور القاضي المجتهد محورياً في تحديث وتطوير فهم الحقوق والحريات بما يحقق العدالة ويعكس التغيرات الحياتية للمجتمعات" (كشاكش، 1987: 242).

يتضح مما سبق أن اتباع منهج متطور أو موسع في تفسير النص الدستوري، وخاصة تلك المرتبطة بالحقوق، هو سبيل أكثر فاعلية. فلا يجب للمفسر أن لحرفية النص الدستوري ويركن عندها، بل يجب أن يتوضح له فهم يبعث روحاً جديدة تتماشى مع مبادئ الدستور الأخلاقية الرفيعة. إن التفسير الدستوري للحقوق والحريات يهدف في المقام الأول إلى الاندماج مع التحولات الاجتماعية والسياسية الراهنة، مما يستلزم تطوراً مستمراً لمفاهيم الحقوق والحريات على مر الزمن.

بدلاً من الاقتصار على النصوص الدستورية المحددة التي قد لا تعكس التغيرات الحياتية، يجب أن يتجاوز التفسير مجرد ما هو مدون، لكي يتماشى مع الحاجات المتطورة للمجتمع. إذ أنه إذا ظل النص ثابتاً في زمن تتباين فيه المفاهيم والحقوق، فإن ذلك قد يؤدي إلى فجوة بين النص وما يتطلبه الواقع السياسي والاجتماعي. وبالتالي، فإن هذه الفجوة قد تؤثر بشكل كبير على فعالية الدستور، مما يجعل هناك حاجة ملحة لتغييره بدلاً من مجرد تفسيره بطرق قد لا تساهم في تمثيل تلك الحقوق والحريات المستمرة في التغير والنمو.

إن المنهج المتطور في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات يتسم بالقدرة على التكيف والتغيير بحسب تطور مفاهيم الحقوق ذاتها. وقد وجد هذا النهج قبول واسع من قبل الفقهاء والقضاة الدستوريين، الذين اعتمدوا عليه في تحليل النصوص الدستورية بسبب المستجدات التي حصلت

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بعد وضع الدساتير. ومن بين هذه المستجدات، تبرز المعاهدات والاتفاقيات الدولية العديدة التي تغطي موضوعات تتعلق بالحقوق والحريات، إضافة إلى التفاعلات المتزايدة بين الدول، خصوصاً في سياق الاتحادات الأوروبية.

على سبيل المثال، قامت بعض الدول بتبني أسلوب التفسير لضمان توافق الاتفاقيات الدولية مع دساتيرها، واختارت "التفسير الموسع كطريقة لتجنب الحاجة إلى تعديل دساتيرها، كما هو الحال في فرنسا ولوكسمبورغ. هذا النوع من التفسير يعزز من فعالية النصوص الدستورية ويضمن توافقها مع المعايير الدولية الحديثة، مما يساهم في تعزيز حقوق الأفراد وحمايتها على نحو ملائم ومعاصر" (عبد الحسبان، 2007: 106).

أسهمت هذه التطورات في تعزيز دور القضاء الدستوري في العديد من الدول، مما أدى إلى توسيع نطاق تفسير مضامين الحقوق والحريات بطرق شاملة تتجاوز النصوص الدستورية المحددة. فقد أظهرت العديد من المحاكم قدرتها على استخلاص مجموعة من المبادئ الضمنية التي تتعلق بالحقوق والحريات.

في الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت المحكمة العليا الفيدرالية أسلوب التفسير الموسع للنصوص الدستورية خلال نظرها في قضايا تتعلق بعدم دستورية القوانين. من خلال هذا النهج، "استخدمت المحكمة ما يُعرف بشرط استخدام الوسائل القانونية لتحقيق سيادة القانون والديمقراطية، وتوسيع مفهوم الحقوق الدستورية. وقد أكدت المحكمة مراراً أن أي قانون يتعارض مع هذا الشرط هو قانون غير دستوري، مما يعكس اتجاهاً واضحاً لدى القضاء الأمريكي نحو تبني نظرية التفسير المتطور للدستور الأمريكي. هذا التطور يعكس التزام القضاء بالدفاع عن الحقوق والحريات وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة." (كشاكش، 1987: 242).

في النمسا، يعكس نص المادة 138 من الدستور الفيدرالي النمساوي دور المحكمة الدستورية في تفسير نصوص الدستور. إذ تمتلك المحكمة صلاحية تفسير النصوص الدستورية بناءً على القيم والأفكار المتجددة التي تتعلق بالجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، سواء كانت محلية أو دولية.

هذا "يعني أن المحكمة تأخذ بعين الاعتبار السياقات المتغيرة والملموسة عند القيام بتفسير النصوص الدستورية، مما يسمح لها بتبني مقاربة مرنة تتماشى مع التطورات المجتمعية والاحتياجات المتزايدة. وبالتالي، يُظهر هذا النهج رغبة في ضمان أن تبقى التفسيرات الدستورية متوافقة مع التغيرات والانفتاح على الأفكار الجديدة، مما يعزز من حماية الحقوق والحريات ويضمن توافق القوانين مع المعايير المعاصرة" (عبد الحسبان، 2007: 106).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في إسبانيا، تُعد المحكمة الدستورية الإسبانية، وفقاً لقانونها الأساسي لعام 1979، الجهة العليا المختصة بتفسير النصوص الدستورية. وتُبرز المحكمة أسلوب التفسير المتطور، حيث تتعامل مع النصوص الدستورية من خلال ربطها بالظروف المحيطة، الأمر الذي يُعتبر حيوياً، خاصة في ما يتعلق بالنصوص الدستورية الخاصة بالحقوق الأساسية.

تسعى المحكمة لتفسير هذه الحقوق استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة الإسبانية. هذا المنهج يُتيح توسيع نطاق حقوق الأفراد وتعزيز حماية هذه الحقوق، مما يعكس التزام المحكمة بتحديث وتكييف النصوص الدستورية مع المعايير الدولية المتقدمة. وبالتالي، تُعزز المحكمة حماية الحقوق والحريات بطريقة تتوافق مع السياقات الاجتماعية والسياسية المتغيرة، مما يسهم في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في البلاد.

تتبع المحكمة الدستورية الإسبانية نهجاً موسعاً في تفسير النصوص الدستورية، حيث ترابط بين النصوص وقواعد القانون الطبيعي والمواثيق الدولية، مستندةً إلى فكرة العالمية في بعض الأحيان وفكرة الوضعية في أحيان أخرى. يعكس هذا النهج التزام المحكمة بمبدأ سيادة القانون والمبدأ الديمقراطي، مما يعزز من حماية الحقوق والحريات.

أما في ألمانيا، فقد استقر اجتهاد المحكمة الفيدرالية الدستورية على إمكانية إعادة الطعن بعدم دستورية قانون سابق إذا طرأت تغييرات في الظروف. يُتيح هذا المنهج فرصة للمحكمة لتغيير التفسير والتأويل الذي تم الاستناد إليه في الحكم السابق، مما يؤكد على اعتمادها على نظرية التفسير المتطور للنصوص الدستورية ويعكس مرونتها في التعامل مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على فهم النصوص الدستورية.

وفي مصر، تلعب المحكمة الدستورية العليا دوراً مهماً في تفسير الدستور، "حيث تتبنى أسلوب التفسير الواسع. تُركز على الوصول إلى روح الدستور بدلاً من التقيد بالمعاني السطحية للألفاظ الواردة في النصوص الدستورية. كما تلاحظ المحكمة مبدأ وحدة الدستور، مما يعني أن منهجها في التفسير يتبنى استراتيجية تكاملية ترتكز على نظرية التفسير المتطور، لضمان أن يتم فهم النصوص في سياقاتها الأوسع وظروفها المتغيرة (عبد الحسبان، 2007: 106).

يتضح من استعراض تجارب بعض الدول في مجال تفسير النص الدستوري أنها اعتمدت منهجاً متطوراً في هذا السياق. يظهر ذلك جلياً عند تناول النصوص المرتبطة بالحقوق والحريات . سنخصص جزءاً من المبحث الثاني عن هذا المنهج القائم على التوسع في التفسير، حيث سيتم استخدام هذا

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الأسلوب المتقدم في مناقشة الأحكام التي تتعلق بالقضاء الدستوري المقارن في ميدان الحقوق والحريات الأساسية.

2 .المبحث الثاني: الوسائل الفنية للتفسير

يتولى المفسر مهمة التعبير عن النصوص القانونية الصامتة، ويرتبط المعنى الذي يستخرجه بالمحتوى الدستوري الذي يقوم بتفسيره. يبقى النص أساس التفسير ومحوره، لذا يعتمد المفسر على وسائل داخلية في سعيه للوصول إلى المعنى المقصود. تبدأ هذه العملية بمعرفة معاني الألفاظ المستخدمة في النصوص ودراسة تراكيبها اللغوية، بالإضافة إلى تنسيق عبارات كل نص مع النصوص الأخرى. وهذا يعني أن النصوص الدستورية تتعامل على أنها وحدة متكاملة، حيث تكمل بعضهم البعض، بحيث لا يتم تفسير أي نص بمعزل عن النصوص الأخرى.

عند استنفاد المفسر لهذه الوسائل دون أن يتمكن من استنباط المقصود من النص، يلجأ إلى الوسائل الخارجية التي تستند إلى عناصر تتجاوز المحتوى الدستوري ذاته. تشمل هذه العناصر الاستفادة من الحكمة الكامنة في النص، الاستعانة بالأعمال التحضيرية، الرجوع إلى المصادر التاريخية، وكذلك الاستناد لمبادئ دستورية تتضمنها المواثيق الحقوقية والنظم الديمقراطية الدولية.

استناداً إلى ما سبق، سنقوم بتحليل هذه النقطة من خلال تسليط الضوء على الوسائل الداخلية للتفسير (المطلب الأول) ، الوسائل الخارجية (المطلب الثاني).

2.1. المطلب الأول: الوسائل الداخلية للتفسير

"تشير الوسائل الداخلية إلى مجموعة من الأدوات التي تستهدف تحليل النص الدستوري وفهم معناه بشكل منطقي ومباشر، مما يمكن المفسر من استنتاج الحكم المطلوب من النص دون الحاجة إلى اللجوء إلى أي أدلة أو وثائق خارجية" (المفرجي واخرون، 1990: 249).

تشمل هذه الأدوات فهم مفردات النصوص وتركيباتها من وجهة النظر اللغوية والاصطلاحية. وهي تهدف إلى تقريب عبارات كل نص من غيره، "إذ ينبغي النظر إلى النصوص الدستورية كمجموعة متكاملة، حيث يكمل كل منها الآخر. وبالتالي، لا يمكن تفسير أي نص بمفرده دون الرجوع إلى بقية النصوص المرتبطة به" (النجار، 1997: 82).

يبدأ "المفسر في استخراج معاني النصوص الدستورية من خلال تحليل دلالات ألفاظها وتراكيبها من ناحية اللغة والاصطلاح. "وهذا يستدعي بالضرورة العودة إلى معاني الألفاظ في اللغة. وإذا وُجد

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لأي منها معنى اصطلاحي، فإنه يتوجب فهمه وفقًا لذلك المعنى" (السناري، بلا ت.: 161) ، وهذا ما يسمى بالتفسير اللفظي للنصوص" (عبد الحسبان، 2007: 96) يتم الاعتماد في هذا السياق إما على أسلوب تحليل النص، "والذي يتضمن تقسيمه إلى مجموعة من المفردات أو الجمل لتسهيل فهمها وتحديد معانيها، أو على أسلوب التركيب الذي يضع اللفظ أو المصطلح في سياق النصوص أو العبارات التي استخدمها المشرع. يتيح ذلك تحديد المعنى الدقيق الذي قصده المشرع، نظرًا لأن المصطلحات تتسم في كثير من الأحيان بتعدد معانيها أو دلالاتها" (الشاعر، 1972: 318).

على سبيل المثال، يمكن توضيح معنى حرف العطف في المادة 40 من الدستور الأردني، التي تنص على أن: "يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية، وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين..." يتبين جليًا من الصيغة المستخدمة من قِبَل المشرع الأردني عام 1952 في هذه المادة أن عبارة "الوزير أو الوزراء المختصين" قد ارتبطت بعبارة "رئيس الوزراء" باستخدام واو العطف التي تشير إلى الجمع المطلق، وليس باستخدام الألفاظ التي تدل على التخيير بين خيارين. وهذا يتطلب دراسة معاني الألفاظ، سواء كانت مفردة أو مركبة، لفهم الدلالة المقصودة (السناري، بلا ت.: 162).

يجب على المفسر أن يبدأ في عملية تحليل نص القانون من خلال اعتماد القواعد المنهجية اللغوية الخاصة بتفسير النصوص. فإذا أدت هذه القواعد إلى نتائج غير معقولة أو تتعارض مع العدالة، وكان المفسر متأكدًا من أن نية النص لا تناسب تلك النتائج، فإنه يلجأ إلى قواعد التفسير المنطقي. يستخدم هذه القواعد لاستنباط مغزى النص والتوجيه لمعرفة مقصده الحقيقي.

هذا الأسلوب يستند إلى ضرورة فهم النص الدستوري في سياقه العام، من خلال ربط المعنى المستخرج من النص بالاتجاه أو المذهب السائد في الدستور، "مما يساعد في بلوغ روح النص. يتطلب ذلك دراسة موضوعية للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بنية المشرع عند وضع النص، حيث يتعين على المفسر أن يتقمص دور المشرع ليدرك القصد الحقيقي وراء صياغة النص" (الشاعر، 1972: 318).

عندما يتبنى المفسر أسلوب التفسير المنطقي، فإنه "يعتمد على وسائل وقواعد تحليلية أكثر دقة من تلك المستخدمة في أسلوب التفسير اللفظي. فالتفسير المنطقي يتناول النص من منظور أعلى، حيث يسعى إلى فهم البعد الأعمق والجوهر الحقيقي لما ينص عليه، محاولاً الوصول إلى روح النص ومعانيه

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الأساسية بدلاً من الاكتفاء بالمعاني الظاهرة فقط." (الشطناوي، 1997: 13)، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

2.1.1. الفرع الاول: الاستنتاج عن طريق القياس

ويقصد بذلك منح حالة لم "يتم النص عليها صراحةً نفس الحكم الذي يُطبق على حالة أخرى منصوص عليها، وذلك نتيجة لتشابه العلة أو السبب في الحالتين."(الشاعر، 1972: 320). "يُعتبر الحكم موجودًا حيثما وُجدت علته، لذلك فإن القاعدة القانونية يمكن أن تُطبق على أي حالة أخرى غير المصرح بها في النص، شريطة أن تتوافر فيها نفس العلة المتواجدة في الحالة المنصوص عليها" (العوا، 1981: 81)

يمكن القول إن القياس يُعَد من أكثر الأدوات التي يعتمد عليها القضاء الدستوري بشكل شائع (عبد الحسبان، 2007: 96) لتحقيق الفهم الصحيح للإرادة المتوقعة من المشرع الدستوري، سواء كان ذلك في سياق مراجعة الطعون "المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين أو خلال عملية تفسير النصوص الدستورية" (كيرة، 1993: 404).

اعتُبرت هذه الوسيلة من الأدوات القانونية التفسيرية القادرة على معالجة إشكالية غياب نص دستوري ينظم الحالة المعروضة أمام القضاء الدستوري، وذلك لتجنب إرباك المصلحة العامة للدولة. فمن غير الممكن للمشرع الدستوري أن يضمن في الوثيقة الدستورية أحكاماً تفصيلية، بل يضع قواعد عامة فقط. وقد لجأ المجلس الدستوري الفرنسي إلى هذه الوسيلة عدة مرات لمواجهة حالات لم ينظمها المشرع الدستوري، خاصةً فيما يتعلق بتنظيم أوضاع السلطات العامة في الدولة.

على سبيل المثال، عالج المجلس الدستوري إشكالية شغور منصب رئاسة الجمهورية نتيجة استقالة الرئيس أو وفاته، حيث لم "ينص المشرع الدستوري الفرنسي على كيفية ملء هذا المنصب في كلا الحالتين. لكن المجلس جاء لتطبيق المادة السابعة من الدستور، التي تعالج حالة مشابهة تتعلق بشغور سدة الرئاسة بسبب عدم أهلية الرئيس. وبما أن هناك تماثلاً في العلة بين حالتي الاستقالة والوفاة وحالة عدم الأهلية، فقد قام المجلس بتطبيق هذا النص بالقياس على المنصبين الشاغرين بسبب الاستقالة والوفاة" (عبد الحسبان، 2007: 99).

2.1.2. الفرع الثاني: الاستنتاج من بابا أولى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويقصد به "تفسير نص دستوري موثق على حاله غير موثقة أو غير منصوص عليها بسحب المعنى الأول على الحالة الثانية" (عبد الحسبان، 2007: 100). لأن علة الحكم في الحالة الثانية تكون أكثر وضوحًا ووضوحًا منها في الحالة الأولى، فإن حكم الحالة المنصوص عليها يُمدُّ ليشمل الحالة غير المنصوص عليها من باب أولى.

إذا كان الدستور "يتضمن بندًا يمنع فرض قيود على حق الأفراد في عقد الاجتماعات الخاصة، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية أن تمتنع، من باب الأولى، عن اشتراط الحصول على ترخيص للاجتماعات أو إبلاغ أي جهة بذلك مسبقًا" (درويش، 2004: 163).

2.1.3. الفرع الثالث: الاستنتاج من مفهوم المخالفة

تنطوي "نتيجة هذا النوع من الاستنتاج على تقديم حالة لم تشملها النصوص القانونية، على عكس ما تضمنته حالة أخرى، إما بسبب اختلاف المبررات في الحالتين أو لأن الحالة التي تم النص على حكمها تُعتبر استثناءً من الحالة التي لم تُذك" (الشاعر، 1972: 321).

يمكننا شرح هذا النوع من الاستنتاج من خلال الدستور الفيدرالي الأمريكي؛ إذ يحدد هذا الدستور صلاحيات معينة للحكومة الفيدرالية، مما يعني أنها لها الحق في ممارستها. "أما القضايا التي لم يُعالجها الدستور، فتُترك للولايات في الاتحاد الفيدرالي، بوصفها الجهة الرئيسية. وبالتالي، جميع الاختصاصات التي لم يتم ذكرها في الدستور الفيدرالي تعود إلى هذه الولايات. وقد دعمت المحكمة العليا الأمريكية هذا المبدأ في جميع قراراتها وتفسيراتها للدستور الفيدرالي" (كيرة، 1993: 404).

ومع ذلك، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن هذا النوع من الاستنتاج يُعتبر أكثر حساسية من غيره، لذا يجب أن نكون حذرين عند استنباط هذا المفهوم. يجب أن تُثبت القضية المضادة فقط في حال كانت دلالة النص قوية وواضحة. فالاستنتاج بناءً على مفهوم المخالفة يعتمد على فرضية لا تستند إلى دليل سوى سكوت المشرع. لذا، قد ينص القانون على حكم لحالة معينة بهدف توضيح هذا الحكم نظرًا لما قد يثيره من جدل، "دون أن يُفسر ذلك على أنه اعتراف بحكم معارض للحالات التي لا تنطبق عليها القيود. بمعنى آخر، لا تعني النصوص بالضرورة أنها تهدف إلى تنظيم الحالات الأخرى بطريقة غير متوافقة" (درويش، 2004: 163).

يمكن توضيح ذلك من خلال المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي، والتي تناولت تفسير المادة ٤٣ التي تنص على أن حرية تأسيس الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقًا للشروط والإجراءات التي يحددها القانون. هذا النص لم يتطرق إلى الهيئات، والتي تشمل تحديدًا الأحزاب

السياسية. فإذا تم الاعتماد على مفهوم المخالفة في هذه الحالة، لكان يمكن أن يتسبب ذلك في منع المشرع من السماح بتشكيل أحزاب سياسية في المستقبل. ومع ذلك، لم تتبنى المذكرة التفسيرية هذا المفهوم، بل أكدت أن عدم الإشارة إلى الهيئات في نص المادة لا يعني فرض حظر دستوري دائم يمنع المشرع من إقرار إنشاء أحزاب إذا اعتبر ذلك مناسبًا. وبالتالي، "فإن النص الدستوري لا يُجبر على حرية الأحزاب ولا يمنعها، بل يُعهد الأمر للمشرع العادي دون توجيه إلزامي أو تحذير له. ويرجع هذا الاتجاه في المذكرة التفسيرية إلى أن عدم تناول الهيئات في النص لا يحمل التزامًا بإباحة إنشاء هذه الأحزاب" (الليمون، 1999: 25).

يمكن توضيح ذلك من خلال المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي، التي تناولت تفسير المادة ٤٣، والتي تنص على أن حرية تأسيس الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقًا للشروط والإجراءات التي يحددها القانون. هذا النص لم يتطرق إلى الهيئات، بما في ذلك الأحزاب السياسية. إذا تم الاعتماد على مفهوم المخالفة في هذه الحالة، فقد يؤدي ذلك إلى منع المشرع من السماح بتشكيل أحزاب سياسية في المستقبل.

ومع ذلك، لم تتبنى المذكرة التفسيرية هذا المفهوم، بل أوضحت أن عدم الإشارة إلى الهيئات في "نص المادة لا يعني فرض حظر دستوري دائم يمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى ذلك مناسبًا. وبالتالي، فإن النص الدستوري لا يُلزم بإقرار حرية الأحزاب ولا يحظرها، بل يُفوض هذا الأمر للمشرع العادي دون توجيه إلزامي أو تحذير له. يعكس هذا الاتجاه في المذكرة التفسيرية فهمًا بأن عدم تناول الهيئات في النص لا يحمل التزامًا بإباحة إنشاء تلك الأحزاب" (الشاعر، 1972: 224).

2.1.4. الفرع الرابع: تنسيق النصوص الدستورية مع بعضها البعض

تعني هذه الطريقة جمع النصوص الدستورية المرتبطة بموضوع معين وترتيبها معًا، "بهدف تفسير كل نص في سياق النصوص الأخرى أو بناءً على مضامينها المشتركة. وذلك يعود إلى كون النصوص الدستورية تمثل منظومة مترابطة لا يمكن فصل معانيها عن بعضها البعض، حيث تكوّن وحدة متكاملة لا تقبل التقسيم" (الشاعر، 1972: 224).

من الأمور المتفق عليها أن التفسير ليس عملية منفصلة أو مجزأة، "إذ لا يتم تفسير الكلمات أو النص المستهدف بشكل منعزل عن باقي النصوص الأخرى. بل يتم التعامل مع النص أو الكلمة المراد تفسيرها باعتبارها جزءًا من الكل المتكامل" (الشطناوي، 1997: 14). "تعتمد هذه الطريقة على محاولة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تقريب النصوص الدستورية وقراءتها بشكل متكامل، بهدف إزالة أي غموض قد يكتنف بعضها. وغالبًا ما تكون هذه الوسيلة مفيدة للمفسر الدستوري في تحقيق هذا الهدف" (الموسى، 2004: 246).

اعتمد القضاء الدستوري الفرنسي على التفسير التكاملي للنصوص الدستورية، حيث قام المجلس الدستوري الفرنسي بتفسير المادة 34 من دستور 1958 استنادًا إلى ما جاء في المادة 66 من الدستور. فوفقًا لنص المادة 34، يحدد القانون القواعد المتعلقة بتصنيف الجنايات والجنح والعقوبات المرتبطة بها. وبناءً على مفهوم المخالفة، يكون اختصاص تحديد المخالفات والعقوبات الخاصة بها من مهام السلطة التنظيمية. ومع ذلك، نظرًا لأن المادة 66 تنص على "أن الحبس لا يجوز إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، اعتبر المجلس الدستوري أن العقوبات السالبة للحرية يجب أن تُحدد بالقانون فقط، مما يعني أن للسلطة التنظيمية تحديد المخالفات والعقوبات الخاصة بها بشرط أن لا تشمل أي عقوبات سالبة للحرية" (عبد الحسبان، 2007: 94).

يشدد الفقه الفرنسي على "أهمية التفسير التكاملي للنصوص الدستورية، مشيرًا إلى أنه يتعين على القاضي الدستوري، في كل مرة تعرض عليه مسألة دستورية قانون معين، أن يلجأ بشكل أساسي وآلي إلى كافة النصوص الدستورية ذات الصلة ليصل إلى حكمه النهائي. وفي مصر، اتبعت المحكمة الدستورية العليا نفس النهج، حيث أكدت على ضرورة تفسير النصوص والقواعد الدستورية باعتبارها وحدة متكاملة، مما يستلزم أن تكون المعاني المستخلصة منها متسقة ومترابطة، لتجنب أي تضارب أو تعارض بينها" (عبد اللطيف، 2001: 138).

2.2. المطلب الثاني: الوسائل الخارجية للتفسير

يلجأ القاضي الدستوري إلى استخدام وسائل خارجية عن النصوص الدستورية عندما تعجز وسائل التفسير الداخلية عن توضيح المقصود من النص الدستوري. سنستعرض هذه الوسائل بالتتابع.

2.2.1. الفرع الاول: الاسترشاد بحكمة النص

لكل قاعدة قانونية غاية تسعى لتحقيقها، وتلك الغاية تمثل الحكمة من وضعها. فحكمة التشريع هي الهدف الذي سعى المشرع إلى تحقيقه من خلال النص، وهي المصالح التي تم حمايتها، بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والأخلاقية التي كانت وراء صياغته(النهري، 2003: 28). عندما يضع المشرع هذه النصوص، يكون على يقين بأن أحكامها هي التي ستحقق تلك الأهداف والغايات المنشودة. فهذه النصوص ليست مجرد جمل أو تراكيب لغوية جامدة، بل هي أحكام

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تهدف في الغالب إلى تنظيم حقوق الناس والتزاماتهم، وتحديد المعايير التي تحكم علاقاتهم القانونية والاجتماعية (السناري، بلا ت.: 166)، لذا، من الضروري فهم حكمة التشريع، حيث تمثل هذه الحكمة العنصر الحاسم في توضيح الشمولية والهدف من النصوص القانونية.

لا شك أن تحديد وفهم حكمة النص الدستوري بدقة يسهم بشكل كبير في إدراك معانيه وأهدافه، خاصة إذا كانت ألفاظه لا تدل بشكل واضح على معنى معين. "إذ إن التعرف على المصالح التي يسعى المشرع لتحقيقها يعد من أهم الوسائل التي تساعد المفسر في فهم النصوص الدستورية وتطبيقها على الوقائع. ويرجع ذلك إلى أن دلالة الكلمات والعبارات قد تحتمل تفسيرات متعددة، ومن ثم فإن الرجوع إلى حكمة النص الدستوري هو ما يميز بين هذه التفسيرات ويحدد الأكثر ملاءمة" (السناري، بلا ت.: 167).

يمكن أن يساعد موقع النص القانوني المفسر في تحديد الهدف الذي يريد المشرع تحقيقه من خلاله. فإذا تعذر على المفسر فهم الحكمة من النص، ينبغي عليه النظر إلى النص في سياق موقعه بين النصوص الأخرى ذات الصلة، حيث تكون الحكمة المستهدفة من هذا النص مرتبطة بحكمة النصوص المجاورة له.

وقد شهد القضاء الدستوري المقارن العديد من التطبيقات "التي تعكس الأخذ بحكمة النص أثناء تفسير النصوص الدستورية. ففي مصر، أكدت المحكمة الدستورية العليا على أهمية مراعاة الحكمة في تفسير النصوص الدستورية، مشيرةً إلى أنه يجب ألا تُعتبر هذه النصوص بمعزل عن غاياتها النهائية أو وكأنها مفاهيم مثالية مستقلة عن سياقها الاجتماعي"(الصراف و حزبون، 1994: 74).

تؤكد النصوص السابقة على أهمية فهم حكمة النصوص الدستورية وموقعها ضمن الإطار القانوني الأوسع، مما يسهم في تفسيرها بشكل يتماشى مع الأهداف التي يقصد المشرع تحقيقها. من خلال التركيز على الحكمة، يستطيع المفسر توضيح معاني النصوص التي تكون مبهمة، مما يعزز حقوق الأفراد ويضمن التزام الدولة بحمايتها. كما أن الربط بين النصوص يساعد في توفير إطار قانوني متكامل يدعم الحقوق، حيث يتم فهم كل نص في سياق النصوص الأخرى. بالتالي، يعزز هذا النهج من فعالية القوانين ويؤدي إلى تطبيق أكثر عدلاً ومنصفًا، مما ينعكس إيجابًا على حماية الحقوق والحريات الأساسية.

2.2.2. الفرع الثاني: الاستعانة بالأعمال التحضيرية

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تشير الأعمال التحضيرية إلى الوثائق والمذكرات المرافقة للنص القانوني عند إصداره أو تقديمه كاقتراح أو مشروع إلى البرلمان، بالإضافة إلى المناقشات التي تجري بشأن هذا النص. وغالبًا ما تلعب هذه الأعمال دورًا هامًا في إظهار نية المشرع التي تم تضمينها في نصوص القانون (الصيفي: 1967: 372).

"على الرغم من فائدتها، لا تُعتبر الأعمال التحضيرية جزءًا من التشريع بشكل رسمي. وبالتالي، فإن هذا يعني أن هذه الأعمال ليست ملزمة للقاضي، الذي يمكنه الاستناد إلى أي أسلوب آخر من أساليب التفسير" (سرور، 2000: 258).

عند استخدام المفسر لهذه الوسيلة في التفسير، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أمرين رئيسيين (سليم وقاسم، 1993: 125) :

أولاً: لا يجوز الاعتماد على ما تضمنته الأعمال التحضيرية لنص معين إذا كان هذا المحتوى يتعارض مع نص صريح من قانون آخر.

ثانيًا: قد تحتوي الأعمال التحضيرية، وخاصة المذكرات الإيضاحية، على آراء شخصية من واضعيها، والتي قد لا تعكس بالضرورة نية المشرع الأصلية.

"استند المجلس الدستوري الفرنسي إلى هذه الأعمال التحضيرية في تفسير مصطلح "الأعباء العامة" المذكور في المادة 40 من دستور 1958، حيث أوضح أن هذا المصطلح يشمل، بالإضافة إلى نفقات الدولة المدرجة في قانون الميزانية، نفقات الكيانات العامة الأخرى مثل الوحدات الإقليمية والمؤسسات العامة، وكذلك نفقات أنظمة المساعدة والتأمين الاجتماعي" (الصراف و حزبون، 1994: 178).

في مصر، أكدت المحكمة الدستورية العليا على أهمية الأعمال التحضيرية في توضيح الغموض الذي قد يحيط ببعض النصوص القانونية. وقد أشارت إلى أن "ممارسة المحكمة لسلطتها في مجال التفسير التشريعي يتطلب منها عدم عزل نفسها عن إرادة المشرع، بل يجب عليها الكشف عن هذه الإرادة. ولتحقيق ذلك، تعتمد المحكمة على الأعمال التحضيرية التي سبقت أو عاصرت النصوص، إذ إن هذه الأعمال تسهم في استنتاج مقاصد المشرع التي يُفترض أن النص محل التفسير يعكسها بدقة" (اللصاصمة، 2004: 206)

2.2.3. الفرع الثالث: الاستناد إلى المصادر التاريخية

يقصد "بالمصادر التاريخية، المصادر التي استقى منها المشرع نصوص الوثيقة والقواعد الدستورية بصفة عامة، "وذلك لأن ذلك المصادر تساعد في كثير من الأحوال على التعرف على قصد المشرع

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من النصوص، وبناء عليه يمكن الاستعانة بها في كشف الغموض وتكملة النقص ورفع التعارض بين النصوص الدستورية" (عبد اللطيف، 2001: 140).

تلعب المرحلة الزمنية التي تم فيها وضع النص وظروفها دورًا مهمًا في تحديد إرادة المشرع الدستوري. وقد اعتبر بعض الفقهاء الفرنسيين، وعلى رأسهم الفقيه سافيني، أن المصادر التاريخية تشكل مبدأً توجيهيًا لفهم نية المشرع، "حيث يمكن من خلالها تفسير أي تعبير في النص من خلال المعنى الذي كان سائداً في تلك الفترة. هذا النهج يمكن تطبيقه على النصوص الدستورية، إذ إن تأثير الأصل التاريخي والظروف المحيطة بكتابة النص يظل قائمًا. لدعم هذا الرأي، استند المجلس الدستوري الفرنسي في أحد أحكامه إلى قوانين سابقة على دستور 1958 لتحديد معاني بعض المصطلحات الدستورية، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية والحريات العامة. فقد اعتبر المشرع الدستوري الفرنسي القوانين السابقة وديباجة دستور الجمهورية الرابعة وإعلان حقوق الإنسان والمواطن من 1789 مصادر تفسيرية تُوسع من نطاق الحماية الدستورية لهذه الحقوق والحريات" (النهري، 2003: 105) .

في مصر، "استخدمت المحكمة الدستورية العليا المصادر التاريخية لتفسير نصوص دستور 1971. حيث أكدت أن المادة 66 من الدستور الحالي تنص على أنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون"، وهي قاعدة دستورية تكررت بنفس الصياغة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور 1923، الذي أدرج هذه العبارة في مادته السادسة" (النهري، 2003: 107) .

رغم أهمية المصدر التاريخي ودوره في تحديد إرادة المشرع، يجب على المفسر الدستوري توخي الحذر عند الاعتماد عليه. ذلك لأن الظروف التاريخية لا تتكرر، وبالتالي يمكن للمفسر الاستفادة من تلك الظروف لتفسير النصوص التي لم تتعرض لتغيرات جوهرية. على سبيل المثال، بعض المبادئ الواردة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن من 1789 قد ساعدت في حل مشكلات واجهت المفسر، "بينما مبادئ أخرى من ذات الإعلان لم تعد ذات قيمة لتفسير النصوص الدستورية. فإذا كانت النصوص التي تعزز حقوق الإقطاع والامتيازات الضريبية كانت مهمة في زمنها، فإنها اليوم فقدت أهميتها بسبب التطورات التشريعية التي عززت مبدأ المساواة أمام القانون" (النهري، 2003: 107).

2.2.4. رابعاً: الاستناد إلى المبادئ الدستورية في المواثيق الحقوقية والنظم الديمقراطية الدولية

في إطار نظرية التفسير المتطور للنصوص الدستورية، يعتمد القاضي الدستوري على الإعلانات العالمية والمواثيق والاتفاقات الدولية، إضافة إلى المفاهيم الديمقراطية المتبعة في الدول الديمقراطية. يستخدم القاضي هذه المصادر لتعزيز أحكامه ودعم تفسيره للنصوص الدستورية الوطنية متى توافرت

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الظروف المناسبة. إذ تحتوي الوثائق الدولية ونظم الدول المتحضرة والدساتير التقدمية على مبادئ عامة تجذرت في ضمير الإنسانية عبر العصور، مما ترك أثرًا ما في الدستور الوطني (الشاعر، 1972: 123).

استخدم القضاء الدستوري المعاصر في العديد من الدول هذه الوسيلة لتفسير النصوص الدستورية، وخاصة تلك المتعلقة بالحقوق والحريات، حتى أصبحت قاعدة راسخة في القضاء الدستوري المقارن على مستوى العالم. ففي إسبانيا والبرتغال، "نصت دساتيرهما على ضرورة تفسير النصوص المتعلقة بالحقوق الأساسية وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أضاف الدستور الإسباني المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كمرجع لتفسير هذه النصوص" (عبد الحسبان، 2007: 97).

في فرنسا، "قام المجلس الدستوري بربط القيم الدستورية بمبادئ الديمقراطية، حيث أكد أن تنوع تيارات التعبير الاجتماعي والثقافي يُعتبر هدفًا أساسيًا من الأهداف الدستورية. كما اعتبر أن احترام هذا التعدد يشكل أحد الشروط الضرورية لتحقيق الديمقراطية" (النهري، 2003: 107).

وجدنا مما سبق ذكره أن النصوص السابقة توضح أهمية الاستناد إلى مصادر متنوعة في تفسير النصوص الدستورية، مما يعزز الفهم الصحيح لإرادة المشرع. تعكس هذه المصادر، مثل الأعمال التحضيرية والمبادئ الدستورية من المواثيق الدولية، التوجه نحو حماية الحقوق والحريات. في فرنسا، ربط المجلس الدستوري بين القيم الديمقراطية والتعددية الثقافية، "مما يعزز الاحترام لحقوق الأفراد. بينما أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر على ضرورة أن تظل الحماية المقدمة للحقوق متوافقة مع المعايير الديمقراطية الدولية. ومن خلال استخدام هذه الأساليب، يسهم القضاء في تأمين حقوق الأفراد، ويعزز من فعالية التشريعات في مواجهة التحديات القانونية الحديثة، مما يضمن تطبيقًا عادلاً للنصوص الدستورية" (سرور، 2000: 61).

الخاتمة :

خلال بحثنا في أهمية التفسير الدستوري، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعكس أهمية التفسير الدستوري في تعزيز و ارساء الحقوق والحرياتهم.

الاستنتاجات:

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1. منهج التقييد في التفسير يحد من مرونة النصوص القانونية، مما قد يقلل من نطاق الحماية للحقوق والحريات الأساسية. بالمقابل، يفضل القضاء الدستوري منهج التفسير المتطور الذي يعزز الضمانات ويتيح تكييف النصوص مع التطورات المجتمعية.
2. أن التفسير المتطور للنصوص الدستورية يمثل خطوة هامة نحو تعزيز حقوق الأفراد وحرياتهم، حيث يأخذ في اعتباره السياقات الاجتماعية والسياسية المتغيرة. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر في تطبيق هذا النهج، حيث يجب أن يقتصر التوسع في التفسير على النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، لضمان عدم تأثيره سلباً على توازن السلطات العامة.
3. أن اتباع منهج متطور في تفسير النصوص الدستورية يعزز بشكل فعال حماية الحقوق والحريات الأساسية، حيث يتيح تكييف هذه الحقوق مع التحولات الاجتماعية والسياسية المستمرة. من خلال هذا النهج، يتمكن القاضي من معالجة القضايا المعقدة واستخلاص مفاهيم جديدة تعكس الواقع المعاصر، مما يسهم في تحقيق العدالة وتعزيز فعالية الدستور كحامي لهذه الحقوق.
4. أن اعتماد أسلوب التفسير الموسع من قبل بعض الدول يعزز فعالية النصوص الدستورية ويسهم في توافقها مع المعايير الدولية الحديثة، مما يساهم في حماية حقوق الأفراد بشكل ملائم ومعاصر. هذا التوجه يعكس قدرة القضاء الدستوري على توسيع نطاق تفسير الحقوق والحريات، مما يعزز من دورها في الحياة اليومية.
5. يعكس اعتماد مفهوم المخالفة في التفسير الدستوري عدم المحافظة على الحقوق والحريات، حيث يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات قد تحد من الحقوق التي لم يتم ذكرها بشكل صريح و يُعزز التفسير التكاملي للنصوص الدستورية المحافظة على الحقوق والحريات، حيث يتيح للقاضي الدستوري فهم النصوص بشكل مترابط، مما يساهم في تأكيد الحماية القانونية للحقوق الأساسية وتجنب أي تعارض بينها، كما يتبين من التطبيق الفرنسي والمصري.
6. تُعزز الأعمال التحضيرية دور القضاء في حماية الحقوق والحريات، حيث تقدم توضيحات حول نية المشرع وتساعد في تفسير النصوص القانونية بشكل يتماشى مع المقاصد الأصلية، مما يساهم في ضمان فهم شامل ودقيق للحقوق المتضمنة في القوانين.
7. يُعتبر الاستناد إلى المصادر التاريخية والمبادئ الدولية أداة فعّالة في تعزيز حماية الحقوق والحريات، حيث يمكن أن توسع من نطاق هذه الحماية وتؤكد على أهمية التوافق مع المعايير الديمقراطية العالمية، مما يسهم في تطبيق العدالة وتجنب أي تمييز.

التوصيات:

1. ينبغي على الهيئات القضائية اعتماد منهج التفسير المتطور في النصوص الدستورية لتعزيز حماية الحقوق والحريات، مع وضع ضوابط تضمن عدم الإخلال بتوازن السلطات.
2. يتعين على المشرعين تعزيز الشفافية في إعداد الأعمال التحضيرية للنصوص القانونية، مما يسهل على القضاة فهم نية المشرع ويساهم في تفسير أكثر دقة للحقوق.
3. على المحاكم الاستناد إلى المصادر التاريخية عند تفسير النصوص الدستورية، لتوسيع نطاق الحماية وضمان توافقها مع القيم والمعايير الحديثة للعدالة.
4. ينبغي تعزيز استخدام التفسير التكاملي للنصوص الدستورية لتفادي التعارض بين الحقوق والحريات، مما يسهم في فهم شامل ومتسق للتشريعات.
5. توفير برامج تدريب مستمرة للقضاة حول أساليب التفسير المتطور والمصادر القانونية المتنوعة، لتعزيز قدراتهم في حماية الحقوق والحريات بشكل فعال.

المصادر

[1] إبراهيم درويش، القانون الدستوري، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
[2] إحسان المفرجي و عطران نعمة وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
[3] احمد فتحي سرور الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة ، 2000.
[4] توفيق حسن فرج الصدة ،المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية، ١٩٩٠.
[5] جميل الشرقاوي، دروس في أصول القانون، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٢.
[6] حسن حرب اللصاصمة ، دراسات في المدخل إلى العلوم القانونية، ط1، دار الخليج، عمان، ٢٠٠٤.
[7] حسن كيرة، النظرية العامة للقاعدة القانونية والنظرية العامة للحق، ط6، منشأة المعارف الاسكندرية، ١٩٩٣.
[8] رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٢.
[9] سليمان مرقس، المدخل للعلوم القانونية، القاهرة، ١٩٦٦م.
[10] امين عاطف صليبا، دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2002.

[11] عباس الصراف، جورج حزبون، المدخل إلى علم القانون، ط3 ، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٤.
[12] محمد فؤاد عبد الباسط، ولاية المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية، منشاة المعارف ، الاسكندرية،2002.
[13] عبد الفتاح الصيفي، القاعدة الجنائية، بيروت، ١٩٦٧.
[14] عبد المنعم صده، أصول القانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
[15] عصام أنور سليم، محمد سليم قاسم، مبادئ القانون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٣.
[16] فتحي فكري، دور القضاء في تفسير القاعدة الدستورية، القاهرة، ١٩٩٨.
[17] محمد سليم العوا، تفسير النصوص الجنائية، القاهرة ،1981.
[18] محمد السناري ، ضوابط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص التشريعية، دار النهضة العربية، القاهرة، دون التاريخ نشر.
[19] محمد شحادة، المدخل إلى القانون ونظرية الالتزام، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب، ١٩٧٨.
[20] محمد عبد اللطيف القانون الدستوري، دار القلم، المنصورة، ٢٠٠١.
[21] زكي محمد النجار، فكرة الغلط البين في القضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة،1997.
[22] مجدي مدحت النهري، تفسير النصوص الدستورية في القضاء الدستوري، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 2003.
[23] رفاعي سيد ،تفسير النصوص الجنائية ، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
[24] عوض الليمون، تفسير النصوص الدستورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٩.
[25] كريم كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٨٧.
[26] محمد شريف، تفسير النصوص المدنية، دراسة مقارنة بين الفقه المدني والإسلامي، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة بغداد، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٩.
[27] عبد الحسبان" النظام القانوني لتفسير النصوص الدستورية في الأنظمة الدستورية"، مجلة الحقوق، المجلد الرابع، العدد الثاني، البحرين، ٢٠٠٧.
[28] علي الشطناوي ، تفسير المجلس العالي للنصوص الدستورية، بحث منشور في مجلة دراسات عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، العدد ٢١، تموز ١٩٩٧.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

[29] فوزي حسين سلمان، الاختصاص التفسيري للمحكمة الإتحادية العليا في العراق و اشكالاته (دراسة مقارنة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 4 العدد15،ج20015،1،ص 283.

[30] ماجد عبد عيدان ، د رزكار جرجيس عبد الله ، دور القضاء في ضمان الشرعية الدستورية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، 2016 المجلد5، العدد19، ج1، ص 417.

[31] محمد خليل الموسي ، تفسير الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في ضوء ممارسة الهيئات المختصة بالرقابة على تطبيقها، مجلة الحقوق، العدد الأول، الكويت، ٢٠٠٤.

[32] محمد وليد العبادي " في تفسير الدستور الأردني"، مجلة المنارة المفرق المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٧.